المؤلف:

صوفيا ميرفي؛ مؤهلة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا البريطانية (UBC)، وتعمل كمستشارة في مجال التجارة لمعهد السياسات الزراعية والتجارية (IATP)، الذي يعمل محلياً وعالمياً على السياسات والممارسات المشتركة لضمان نظم عادلة ومستدامة للغذاء، والمزارع، والتجارة.

كريستينا م. شيافوني؛ باحثة دكتوراه في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (ISS)، ومقره لاهاي، هولندا.

شكر وتقدير

شكر خاص لكل من ساولو أراوجو من حركة لماذا الجوع (Why Hunger)، على مشاركته في وضع التصور الأولي لتلك المقالة، و نورا ماكيون من منظمة تيرانوفا (Terra Nuova)، و ستيفانو براتو عن مؤسسة مجتمع من أجل التنمية الدولية (Society for International Development)، و ماركوس أرانا سيدينو من شبكة العمل الدولي من أجل أغذية الأطفال (International baby Food Action Network)، على دعمهم في مراجعة المقالة.

"ان امتلاك اللمقومات اللازمة لإطعام أنفسنا في المستقبل، فنحن بحاجة ملحة إلى بناء نظم غذائية مرنة محلية وإقليمية، ومعالجة التركز الهائل للقوى في الأسواق الوطنية والدولية."

بعد مرور عشر سنوات على أزمة الغذاء العالمية: التصدي للتحديات التي تواجه الحق في الغذاء

لقد مثلت أزمة أسعار الغذاء العالمية في الفترة من 2008-2007، نقطة تحول. فبعد عشر سنوات، وعلى الرغم من أن هناك عدد من المبادرات الهامة لإحداث تغيير في جوانب النظام الغذائي، فهناك العديد من المشكلات التي قادت إلى تلك الأزمة في المقام الأول لا تزال قائمة. وهناك الكثير ينبغي عمله.

فقد استمرت ذروة الأزمة نحو ستة أشهر بدءاً من أواخر عام 2007، حيث بلغت الأسعار العالمية لجميع السلع الغذائية الأساسية أعلى مستوى لها منذ ما يقرب من ثلاثين عام.[1]ودفعت بعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى مليار شخص، في حين أصبح تهديد حق الإنسان في الغذاء الكافي والتغذية أكبر بكثير.[2]وفي محاولة للتعويض عن ارتفاع أسعار الغذاء، تعرض الكثير من الناس وبشكل الخاص المرأة إلى ضغوط للقيام بأعمال إضافية، والتي غالباً ما تكون في ظروف استغلالية وغير آمنة، ولها أثار

[1] Headey, Derek and Shenggen Fan, "Reflections on the global food crisis. How did it happen? How has it hurt? And how can we prevent the next one?" *IFPRI Research Monograph* 165 (2010). Washington DC: International Food Policy Research Institute.

[2] De Schutter, Olivier and Kaitlin Y. Cordes. "Accounting for Hunger: An Introduction to the Issues". In *Accounting for Hunger: The Right to Food in the Era of Globalisation*, edited by Olivier De Schutter and Kaitlin Y. Cordes, 1–24. Oxford: Hart Publishing LTD, 2011.

تمتد لتشمل جوانب أخرى من الحياة.[3]كما أرغم الارتفاع الحاد لأسعار الغذاء الكثيرين لتقليل كلا من كمية ونوعية الغذاء الذي يستهلكونه.[4]وقد كان للأزمة أثارها العميقة على حياة الناس وسبل معيشتهم، وعلاقاتهم بالغذاء، إضافة إلى أثارها على الصحة العامة، والنسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية- وهي أثار لاتزال أثاره ماثلة حتى اليوم.

أزمة الغذاء العالمية: ما السبب الكامن ورائها

لقد نجمت الأزمة عن التقاء عدد من العوامل الطويلة والقصيرة الأجل، التي أدت إلى زعزعة أسواق الغذاء العالمية، ومعها الأسواق المحلية للغذاء.[5]وكانت العديد من العوامل المسببة، مشكلات طال أمدها – وإن كانت متخفية إلى حد كبير – في النظم الغذائية. وأصيبت مستويات نمو الإنتاج الزراعي والإنتاجية بحالة من الركود؛ وأخذت معدلات الجفاف والفيضانات المرتبطة بإزالة الغابات وتغير المناخ أخذة في الارتفاع؛ وازداد الطلب في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية على الأطعمة الحيوانية والفواكه والخضروات الطازجة، مما شكلت ضغطا كبيراً على المساحات المزروعة من الحبوب الرئيسية، في الوقت الذي إزداد فيه اعتماد الدول الفقيرة على استيراد تلك الحبوب الرئيسية. وقد أدى قرار العديد من البلدان الكبيرة المصدرة بشأن إنهاء أو تخفيض المخزون العام إلى أن الإمدادات لسوق التصدير قد واجهت معوقات بسبب المحاصيل القليلة الضعيفة، في حين أن عمليات الأمولة للسلع الزراعية أربكت مؤشرات السوق حول العرض والطلب مع المصالح قصيرة الأجل القائمة على المضاربة. وتشير برامج الأمولة إلى العملية التي حولت التمويل من أداة لتسهيل الإنتاج والتبادل التجاري (مثل القروض التي تستند إلى استخدام الأراضي كضمانة رهنية)، إلى التمويل كوسيلة لجني الأموال من الأنشطة المالية نفسها (مثل المشتقات المالية التي تستند إلى تلك القروض). وقد أصبح التوسع المأساوي للأمولة ممكناً بشكل جزئي، بواسطة إلغاء القيود التنظيمية المفروضة على العمل المصرفي، والأسواق الخاصة بالعقود المالية الآجلة للسلع الأساسية، وبشكل رئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أعطت المضاربين نطاقاً أكبر للتأثير على أسعار السلع الزراعية. و فوق كل ذلك، أدت الولاية العامة للتوسع في انتاج الوقود الحيوي الزراعي، واستخدامه في العديد من الدول الرئيسية المصدرة للحبوب، وخاصة الولايات المتحدة، إلى خلق توقعات غير مستقرة بشأن الاستخدامات المستقبلية للأراضي والحبوب. وعلى الرغم من ذلك الاستخدام الفعلي للحبوب في الوقود الحيوي الزراعي إلا أنه كان لايزال في ذلك الوقت متواضعاً، وخلقت الولايات العامة توقعات بشأن التوسع (وهي إلى حد ما ثبتت على مدى السنوات اللاحقة) والذي أدى بدوره إلى ارتفاع حاد في الأسعار، وهو تأثير تفاقم بسبب الارتفاع الحاد لأسعار الوقود والتي حدثت في ذات الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية.[6]

وفي نظر البعض كان المزج بين هذه العوامل بمثابة "تسونامي صامت"[7]، بمعنى أخر، أنه أمر نادر الحدوث ولكنه يصادف أن يكون مدمراً للأحداث. في حين أكد آخرون، ومن بينهم كثيرون من داخل حركة السيادة على الغذاء، على أن الأزمة طويلة الأمد منذ زمن، حيث أن أحداث 2007-2008، أدت ببساطة إلى تصدعات في نظام غذائي غير مستدام. وبالنسبة للذين أولوا الاهتمام فقد كان واضحا لهم بأن عدم الاستدامة كان متجلياً في الاستغلال الممنهج للعمالة الزراعية، والتلوث المستمر للموارد الطبيعية، وتركز كل عناصر القوة الاقتصادية والثروة التي أدت إلى ترك منتجي الأغذية مثقلين بمديونية مزمنة، وكذلك ارتفاع مستويات عدم المساواة في الحصول على كلا من الغذاء والمصادر الإنتاجية. وقد اغتنمت الحركات والتحالفات الاجتماعية الفرصة السياسية، ولغة الأزمة، ولكنها دائما ما كانت تؤكد على أن الأزمة كانت موجودة في كل تلك الفترة. فقد تم إغفال حق الإنسان في الغذاء الكافي والتغذية بشكل كبير، كما أن أسعار الغذاء أجبرت صانعي القرار السياسي على الأقل بالاعتراف بمدى الضرر جراء فشل النظم الغذائية.

كما أدت أسعار الغذاء إلى فرض قضايا الغذاء والزراعة كأولوية على أجندة السياسات العالمية. وربما أوضح مثال على ذلك، هو إصلاح لجنة الأمن الغذائي التابعة للأمم المتحدة (Committee on Food Security) في عام 2009. حيث كان ينظر

---

[3] Scott-Villiers, Patta, Chisholm, Nick, Wanjiku Kelbert, Alexandra and Naomi Hossain. *Precarious Lives: Food, Work and Care After the Global Food Crisis*. Brighton: IDS, 2016. Available at: opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/123456789/12190/1/PrecariousLives_Online.pdf

[4] *Ibid*.

[5] Wise, Timothy A., and Sophia Murphy. *Resolving the Food Crisis*. Boston and Minneapolis: Global Development and Environment Institute and Institute for Agriculture and Trade Policy, 2012. p. 38. Available at: www.ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/ResolvingFoodCrisis.pdf.

[6] Headey and Fan, *supra* note 1.

[7] Interview with Josette Sheeran, then Executive Director of the World Food Program. UN News. 2008. Available at: www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=26412#.WP92SsYZN3k

لتلك اللجنة منذ فترة طويلة على أنها منبر خطابي غير فعال، ومع الإصلاح، فقد أصبح المنتدى العالمي الأول الشامل، مع المشاركة النشطة للمجتمع المدني، خاصة من بين القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة.[8]ولكن بعد مرور عشر سنوات، فقد تراجع الأمن الغذائي من قائمة الأولويات. فعلى سبيل المثال، انخفض مستوى الدعم من موازنات التعاون الدولي للأمن الغذائي. ومرة أخرى ارتفعت مستويات إمدادات الحبوب، وعلى الرغم من عدم استقرار الأسعار، إلا أنها أقل من معدل ما كانت عليه قبل بضع سنوات. فهناك خطر حقيقي من ترك النظم الغذائية المنهارة دون إصلاح، وانتظار موجة تسونامي أخرى.

و ينبغى على صانعي السياسات، من أجل تعزيز النظم الغذائية، أن يقرروا ماهي المشكلات الحقيقية. ومن الواضح أن هناك فرصة هامة لتدخلات سياسية في إنتاج، وتوزيع، واستهلاك الغذاء. وسوف يكشف هذا المقال عن ثلاثة نقاشات دائرة؛ **الأول**، عن أي نوع من الزراعة ينبغي على الحكومات توفير الدعم لها؟ هل هي الزراعة الإيكولوجية التي تحافظ على النظام البيئي أم "الثورة الخضراء الجديدة"؟ فكل منهما يتطلب مجموعة مختلفة في بنية الاستثمارات، والمدخلات، وحقوق الملكية، وبنية الحوكمة. **الثاني**، متعلق بالقلق بشأن الحصول على الغذاء، وما يثار من أسئلة حول جودة التغذية، ومصادر الغذاء، وما هي أفضل أنواع شبكات الأمان التي تقدم الدعم لإعمال الحق في الغذاء والتغذية. أما النقاش الثالث؛ يدور حول كيفية استقرار أسعار الغذاء؟ وكيف ينبغي للحكومات إدارة الاستثمارات المستمرة في الانتاج على المستوى المحلي، وتطوير الأسواق المحلية، والمخزون العام من الأغذية، وكيف يمكن إدارة ذلك بالتوازي مع السوق الدولي؟

الاستثمار في الزراعة: تصادم نماذج النظم الغذائية

لقد أدت أزمة أسعار الغذاء إلى زيادة الاهتمام بصغار منتجى الغذاء، الذي عانوا من الإهمال لعقود نتيجة برامج التكيف الهيكلي. وقد أدرك صانعوا السياسات كمية الغذاء الذي تم توفيره من قبل صغار المنتجين على مستوى العالم، بالإضافة إلى حقيقة المفارقات بأن هولاء المنتجين أنفسهم (وهم مجموعة تضم مزارعين، وصيادين، ورعاة، وعمال زراعيين) يشكلون الأغلبية من الفقراء والجائعين على مستوى العالم.[9]كما أن هناك إزدياد في الوعي بأن النساء بشكل خاص معرضون بشكل غير مناسب للجوع، على الرغم من دورهم الحاسم في توفير الغذاء.[10]في الوقت نفسه استخدمت شركات المدخلات الزراعية مثل شركة مونسانتو (Monsanto)، وشركة يارا (Yara)، الأزمة للمطالبة بالتوسع بشكل ضخم في انتاج الغذاء لتجنب النقص الذي أثار الأزمة. وقد كانت الرسالة التي انبثقت من منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الفاو)، والتي قد تناولها أخرون، بأن العالم يحتاج إلى زيادة انتاج الغذاء بنسبة 70% (أو أكثر) بحلول عام 2050، إدعاء من شأنه تقليل حقيقة بأنه فيما يخص المدة المتعلقة بأزمة أسعار الغذاء، كان هناك غذاء أكثر مما يكفي لتلبية الطلب العالمي، فقط لم يكن هناك وسيلة لحماية وصول الناس إلى تلك الإمدادات.[11]

هذا الجدال حول إمكانية وكيفية زراعة المزيد من الغذاء قد ولد نقاشات ساخنة حول الاستثمار الزراعي؛ الاستثمار من أجل من وبواسطة من، ووفق أي شروط، وإلى ماذا سوف ينتهي؟ فتلك النقاشات ــ بما فيها النقاشات بشأن الاستثمار الزراعي المسئول في لجنة الأمن الغذائي العالمي منذ عام 2010وخلال عام 2014ــ قد وصلت إلى قلب الأنماط المتنافسة حول التحول النوعي للنظم الغذائية. ويصر نشطاء السيادة على الغذاء بأن صغار منتجي الغذاء هم أكبر المستثمرين في انتاج الغذاء، وبالتالي يستحقون الاعتراف والدعم.[12]بالمقابل، فنماذج الاستثمار التي تتوفر لها رؤوس أموال ضخمة وذات نفوذ سياسي تنطوي على نهج أكثر مركزية ويدار من أعلى لأسفل، وغالباً ما تعتمد على الشراكات بين القطاع العام والخاص، ويشترك في عمليات نقل الأراضي واسعة النطاق.[13]فهذا النوع من الاستثمار هو بمثابة القوة الدافعة لما يسميه البعض بنهب الأراضي، حيث يجد صغار منتجي

---

[8] McKeon, Nora. "Are Equity and Sustainability a Likely Outcome When Foxes and Chickens Share the Same Coop? Critiquing the Concept of Multistakeholder Governance of Food Security". *Globalizations* 14(3) (2017): 379–398.

[9] De Schutter and Cordes, *supra* note 2.

[10] Asian Development Bank. *Gender Equality and Food Security: Women's Empowerment as a Tool Against Hunger*. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank, 2013. Available at: www.fao.org/wairdocs/ar259e/ar259e.pdf.

[11] *Ibid*.

[12] For more information on small-scale food providers, please see the article “The Construction of New Agrifood Systems: Struggles and Challenges” in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[13] McMichael, Philip. "The Land Question in the Food Sovereignty Project". *Globalizations* 12(4) (2015): 434–451.

الغذاء أنفسهم قد نزعت منهم أراضيهم ضمن عمليات تجارية واسعة النطاق، و/أو دمجهم في عمليات أكبر كعمال مزارع أو مزارعين متعاقدين، والتي غالباً ما تتسم بظروف استغلالية.[14]وعلى الرغم من تزايد الأدلة بأن العديد من تلك الاستثمارات تخل بوعودها ولا تفي بها، وأنها فتحت مسارات جديدة لانتهاكات حقوق الإنسان، فهي لم تستمر فقط لعشر سنوات، بل يجري أيضاً دعمها وتوسيعها.[15]ومثال على ذلك، التحالف الجديد لمجموعة الدول الثماني المعني بالأمن الغذائي والتغذية[16]، والذي أطلق في عام 2012، والذي يشجع الاستثمارات الزراعية واسعة النطاق في إفريقيا، ومن خلال آليات مثل ممر النمو الزراعي الجنوبي في تنزانيا (South Agricultural Growth Corridor of Tanzania)، والذي يغطي ثلث البر الرئيسي لدولة تنزانيا. وتلك الاستثمارات لا تتم فقط باسم الأمن الغذائي، بل أصبحت أيضاً وبشكل متزايد تتم باسم التخفيف من آثار تغير المناخ، وذلك من خلال برامج مثل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD)، الزراعة الذكية مناخياً (Climate Smart Agriculture)، والمجموعة المتوسعة لقطاعات "الكربون الأخضر والأزرق"التي تخلق روابط مالية بين المزارع، والغابات، ومصائد الأسماك، وبين أسواق الكربون العالمية.

وقد عرضت الحركات الاجتماعية استجابات متعددة المسارات والجوانب لعملية الدفع نحو نماذج زراعية صناعية،من المواجهات المباشرة على الجبهات الأمامية للمشروعات الكبرى، إلى احتلال فضاءات السياسات العالمية. فمنظمات السيادة على الغذاء تؤدي دور غير مسبوق على مستوى الرؤية في العديد من فضاءات الحوكمة العالمية، وبوجه خاص في لجنة الأمن الغذائي في أعقاب عمليات إصلاحها في عام 2009. وتلك الرؤية هي نتاج لسنوات من التعبئة خارجياً، والتي سبقت بفترة طويلة أزمة أسعار الغذاء، ويتم الآن الحفاظ عليها من خلال استراتيجيات داخلية-خارجية تم وضعها بشكل دقيق. وبينما يمثل عدم توازنات القوى تحدياً مستمرا، فقد استخدمت الحركات الاجتماعية وحلفائها على نحو استراتيجي تلك الفضاءات.[17]وقد كان الإنجاز الكبير في ذلك النطاق هو اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة المسؤولة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (والذي يشار إليه فيما بعد بالخطوط التوجيهية للحيازة) في لجنة الأمن الغذائي عام 2010. وبعد مفاوضات شاقة بالاشتراك مع المجتمع المدني، يتم الآن الاستفادة الخطوط التوجيهية من قبل الأطراف الشعبية والقاعدية الفاعلة باعتبارها أداة في النضال من أجل الحقوق المتعلقة بالموارد حول العالم.[18]

وكان استمرار أزمة الغذاء – والتي يطلق عليها البعض أزمة متعددة الأوجه تشمل الغذاء، والطاقة، والتمويل، والمناخ- بمثابة نقطة انطلاق لحركات السيادة على الغذاء لخلق بدائل. وعلى رأسها الزراعة الإيكولوجية التي تراعي النظام البيئي. والتي باتت

---

[14] De Schutter, Olivier. "The Green Rush: The Global Race for Farmland and the Rights of Land Users." *Harvard International Law Journal* 52(2) (2011): 503–559. Available at: www.harvardilj.org/wp-content/uploads/2011/07/HILJ_52-2_De-Schutter1.pdf.

[15] Wise, Timothy A. "Land Grab Update: Mozambique, Africa Still in the Crosshairs." *Food Tank*, October 31, 2016. foodtank.com/news/2016/10/land-grab-update-mozambique-africa-still-in-the-crosshairs.

[16] For more information on the negative impacts of this program, please see: FIAN International and FIAN Germany. *G8 New Alliance for Food Security and Nutrition in Africa: A Critical Analysis from a Human Rights Perspective*. Heidelberg: FIAN International, 2014. Available at: www.fian.org/fileadmin/media/publications_2015/2014_G8NewAlliance_screen.pdf; and Pschorn-Strauss, Elfrieda. "African Food Sovereignty: Valuing Women and the Seed They Keep." *Right to Food and Nutrition Watch* (2016): 49-51. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/african-food-sovereignty.

[17] McKeon, *supra* note 8.

[18] For more information on how the Tenure Guidelines are utilized by social movements and indigenous peoples worldwide, please see: Strapazzon, Angel. "Towards an Assessment of the Implementation of the Guidelines on Tenure of Land, Fisheries and Forests: A Tool for Social Movements' Struggles". *Right to Food and Nutrition Watch* (2016): 29–33. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/towards-assessment-implementation-guidelines-tenure-land-fisheries-and-forests; Franco, Jennifer, and Sofía Monsalve Suárez. "Why Wait for the State? Using the CFS Tenure Guidelines to recalibrate the political-legal terrain in struggles for human rights and democratic control of land, fisheries and forests". Forthcoming.

تمثل نهجاً كعلم، وكمجموعة من الممارسات، وكذلك، كحركة من أجل إنتاج الغذاء الذي يراعي الطبيعة.[19]فالزراعة الإيكولوجية هي ركيزة السيادة على الغذاء. ووقوفاً على التناقض الصارخ مع النماذج الصناعية للإنتاج والتي تتطلب مدخلات خارجية ذات كلفة من الناحية البيئية والاقتصادية، في حين يتم توليد نفايات ضخمة وتكاليف أخرى اجتماعية وبيئية، فقد أصبحت الزراعة الإيكولوجية تتمتع الآن بمستوى غير مسبوق من الاهتمام والرؤية، خاصة من بعض الحكومات. وتلك هي القضية بوجه خاص في تفاقم الخلل الناجم عن التغيرات المناخية والذي زاد من التحديات في مواجهة الزراعة الصناعية. وقد كان عام 2015عاماً بارزاً في تعزيز الزراعة الإيكولوجية، مع تنظيم المنتدى الدولي بشأن الزراعة الإيكولوجية والذي عقد في مالي بواسطة الحركات الاجتماعية، وكذلك المستوى غير المسبوق من المشاركة في المنتدى الدولي حول الزراعة الإيكولوجية والذي نظمته هيئة الأغذية والزراعة (الفاو). وقد نظمت هيئة الفاو سلسة من الاجتماعات الإقليمية، مع مشاركة فعالة من مجموعات المجتمع المدني في الفترة من عام 2015-2016، وهي الآن تقوم بصيانة منبراً إلكترونياً معني بالزراعة الإيكولوجية، إلى جانب أشكال أخرى من المشاركة المتواصلة.[20]

لم تتم تلك العملية بدون توترات. فمناصري الزراعة الإيكولوجية على وعي جيد بأن الأفكار الجيدة المختلطة بصوت سياسي غير متكافئ بشكل كبير يمكن أن تقود إلى الاستقطاب المشترك. وهذا هو السبب في قلق النشطاء المعنيين بالسيادة على الغذاء من بعض المصطلحات مثل "الزراعة الذكية المناخ" (Climate Smart Agriculture)، والتي يرون فيه غموض متعمد، يتيح لصانعي السياسات والشركات الخاصة للاقتراض بشكل انتقائي من مرجع الزراعة الإيكولوجية، في حين يتم فتح الباب للممارسات التقليدية المُصاغة في حزمة التدابير المراعية للبيئة.[21]

في حالة إخفاق "الزراعة الذكية المناخ"، فيعود سبب الإخفاق من منظور السيادة على الغذاء، إلى عدم احتضان العناصر الأقدر على إحداث التغيير، مثل العدالة، والتي تعتبر مركزية في تأطيرها.[22]ورغم ذلك وكما أشار الناشط العلمي Jahi Chappell " بينما هناك تهديد لعملية الاستقطاب المشترك، فالجانب الأكثر حقيقة في هذا التهديد هو الدليل بأن الزراعة الإيكولوجية أصبحت الآن شيئاً أخر من العناصر الفاعلة في النظام الغذائي يعتقد بأن لديه بعض القوة، والاستفادة والزخم."[23]وفي الواقع، فالفعل الذي يتمتع بقوة أكبر ضد الاستقطاب المشترك من قبل الحركات هو رفضهم التخلي عن هذا المفهوم. فمدرسة الزراعة الإيكولوجية مستمرة في الظهور، لاسيما في أمريكا اللاتينية، وفي أماكن أخرى من العالم، في حين امتد نطاق أمثلة جديدة من الزراعة الإيكولوجية نحو الخارج وإلى الأعلى. حيث تظهر شبكات جديدة للزراعة الإيكولوجية من غرب إفريقيا إلى شمال أمريكا، بينما يتم تشكيل روابط بين الباحثين والممارسين ، لزيادة نشر الزراعة الإيكولوجية واستيعابها.

تحسين سبل الحصول على الغذاء: الحماية الاجتماعية، أسواق الوساطة، وأنماط تغذية ملائمة

إضافة إلى إثارة التساؤل حول كيفية قيام الدول بزراعة المزيد من الغذاء للسوق المحلي، فقد أجبرت أزمة أسعار الغذاء على إجراء حوار عن الحماية الاجتماعية والحواجز الهيكلية التي تعترض الحصول على الغذاء. وأكد Olivier de Schutter المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في الغذاء (الذي تزامنت فترة ولايته 2008-2014 إلى حج كبير مع أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وما بعدها)، على أن الجوع نادرا ما يكون نتيجة لعدم كفاية الإنتاج من الغذاء، بل هو نتيجة الفقر.[24] حيث يمثل الإنتاج الذاتي والشراء القناتان الرئيستان التي من خلالهما يحقق الناس حقهم في الغذاء والتغذية، وهذا يبرز أهمية الحصول على الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها، وعلى أسعار مستقرة ومنصفة لمنتجي الغذاء، وأجور معيشية للعمال. ويثير أيضاً الوصول إلى الغذاء

---

[19] Food First. *Issue Primer: Agroecology*. Oakland: Food First, 2011. Available at: foodfirst.org/wp-content/uploads/2014/04/FF_primer_Agroecology_Final.pdf.

[20] For more information, please visit: www.fao.org/agroecology/en/.

[21] Chappell, M. Jahi. "Looking back from Paris to Senegal: What the FAO Regional Agroecology Meeting had to say on Climate-Smart Agriculture." IATP Blog. December 22, 2015. Available at: www.iatp.org/blog/201512/looking-back-from-paris-to-senegal-what-the-fao-regional-agroecology-meeting-had-to-say-.

[22] Pimbert, Michel. "Agroecology as an Alternative Vision to Conventional Development and Climate-smart Agriculture". *Development* 58 (2–3) (2015): 286–298; Borras, Saturnino Jr., and Jennifer Franco. "Climate smart land politics in the era of the global land rush? Land redistribution, recognition and restitution for agrarian and climate justice". Forthcoming.

[23] Chappell, Jahi. E-mail message to authors, April 11, 2017.

[24] De Schutter and Cordes, *supra* note 2.

أهمية كل من الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة من السكان، والتغذية الملائمة. وقد شجعت أزمة أسعار الغذاء على التجارب التي استكشفت من خلالها الحكومات المحلية والإقليمية والقطرية كيفية استخدام المشتريات العامة من أجل تعزيز الأسواق المحلية وربط المنتجين بالمستهلكين، وتحسين محتوى التغذية للغذاء الذي يتم توفيره لأطفال المدارس. وبوجه عام هناك تحول ملحوظ وواضح في السياسات الحكومية لمعالجة الحاجة إلى لتحسين التغذية والنظم الغذائية الصحية، وإن كان يعتريها الكثير من التحديات التي لا تزال دون إجابة.

أما بشأن الأسعار المنصفة والمستقرة لمنتجي الأغذية، فقد حدثت تغيرات قليلة تتعلق بالأسواق العالمية للتصدير، حيث يتحكم فيها التجار متعددي الجنسية، ولا يكون لمنتجي الغذاء سوى قدرة قليلة للمطالبة بأسعار منصفة لما ينتجونه. وقد نمت التجارة المنصفة شعبياً، ولكنها لا تزال مجالاً له قدرة محدودة على تحقيق تحول هيكلي في النظام الأوسع للغذاء. وجهة أخرى، فقد سعت بعض المبادرات الهامة في أنحاء مختلفة من العالم إلى تأمين تسعير أكثر إنصافاً على المستوى الوطني والمحلي، خاصة استخدام سياسات التسويق المباشر والمشتريات العامة، كما ترد مناقشته أدناه. أما بشأن المسألة المتعلقة بالأجور المعيشية، فقد ساقت مجموعات عمل مثل الاتحاد الدولي لعمال الغذاء (International Union of Food Workers)[25]، إلى جانب آخرين مثل، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، الحجج لأهمية الأجور المعيشية من أجل تحقيق الحق في الغذاء والتغذية[26]، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي CFS. ففي حين لا تزال الأجور المعيشية كونها تطلعات أكثر منها واقع، إلا أن تلك القضية قد حظيت باهتمام سياسي متنامي، بما في ذلك الحكومات، وكانت موضوعاً في الكثير من النقاشات العامة. وقد تضمنت تلك النقاشات مفهوم "الدخل الأساسي"، أو دخل المواطنين الأساسي الشامل غير المشروط والمضمون من قبل الحكومات، تلك الفكرة تم تجريبها في العديد من الدول، منها ناميبيا، البرازيل، والهند.

وتثير مسألة الدخل الأساسي على نطاق واسع موضوع الحماية الاجتماعية. وقد وصِفت الحماية الاجتماعية من قبل فريق الخبراء رفيع المستوى بلجنة الأمن الغذائي بأنها "قائمة من الأدوات السياسية التي تعالج الفقر والاستضعاف، من خلال المساعدة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والجهود الرامية إلى الإدماج الاجتماعي".[27] وقد أظهرت أزمة أسعار الغذاء على نحو مأساوي، بأن حتى ولو حدثت زيادة صغيرة نسبياً في أسعار الغذاء، يمكن أن تؤثر بشكل واسع على مئات الملايين من البشر فقط الذين يعيشون مباشرة فوق خط الفقر.[28] وكما كانت الأزمات الممتدة تعلم أولئك المسئولين عن التدخلات الإنسانية بأن الاستجابات تحتاج إلى أن تكون سريعة ومتزايدة وعدم الانتظار حتى وقوع الكارثة للبدء في التحرك، لذلك، فقد أوضحت أزمة الغذاء أن حتى شبكات الأمان المتواضعة بشكل نسبي يمكنها أن تساعد الناس في إبقائهم يعملون ويستثمرون في نشاطهم الإنتاجي ما لم يكونوا مجبرين على تحويل دخل إضافي لشراء الغذاء. وقد اكتسب موضوع الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية المباشرة، ثقلاً متزايداً في السنوات التي تلت أزمة أسعار الغذاء، وكانت موضوعاً رئيسياً للنقاش في الدورة 39 من اجتماع لجنة الأمن الغذائي في عام 2012. ومن بين دروس أزمة أسعار الغذاء هو أهمية وجود نهج شامل للحماية الاجتماعية يتضمن العزل ضد صدمات أسعار الغذاء، وحماية العمالة وسبل العيش، أيضاً" حماية القيم الاجتماعية حول الغذاء، والإجراءات الاجتماعية للتغذية"[29]، والعبور إلى نضالات السيادة على الغذاء.

---

[25] The full name is International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers' Associations (IUF).

[26] On the issue of labor and the right to food, please see the report of the first fact-finding mission of the Global Network for the Right to Food and Nutrition (GNRTFN), conducted in 2015. Available at: www.fian.org/fileadmin/media/publications_2016/Reports_and_guidelines/FFMReport_June_2016.pdf.

[27] HLPE. *Social protection for food security*. *A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security*. Rome: CFS HLPE, 2012. p. 11. Available at: www.fao.org/3/a-me422e.pdf.

[28] HLPE. *Price volatility food security*. *A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security*. Rome: CFS HLPE, 2011. Available at: www.fao.org/3/a-mb737e.pdf.

[29] Scott-Villiers *et al*., *supra* note 3, p. 52.

ولم يتركز فقط الاهتمام المتزايد بالحصول على الغذاء على كمية الغذاء، بل ركز أيضاً على جودة الغذاء المتوفر، مسلطاً الضوء على قضية التغذية.[30] فقد كان من أحد التأثيرات الرئيسية لأزمة أسعار الغذاء، بأنه أجبر محدودي الدخل للحصول على القليل، ما يعني، تقليل كمية و /أو جودة الغذاء التي يستهلكونها، ذلك التوجه الذي يستمر حتى الوقت الحاضر.[31] وتتأثر النساء بتلك الأوضاع بشكل غير متناسب، لأنهم غالباً ما يأكلون أقل، أو لا يأكلون حينما يكون الغذاء شحيحاً، لتوفير الطعام لباقي أفراد أسرهن. وقد تزامن مع ذلك المزيد من التغلغل لقنوات التوزيع الكبرى داخل كل من الأماكن الحضرية والريفية، مما جعلت الأطعمة ذات العلامة التجارية والمجهزة بشكل مكثف، منتشرة أكثر في كل مكان، وفي بعض الأحيان تفوقت في المنافسة على الأطعمة التقليدية المنتجة محلياً بأسعار معقولة. وتم دعمها باتصالات ودعاية ضخمة، ومثل تلك التوجهات تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الغذائي لصالح منتجات السلاسل العالمية/ الصناعية. ورداً على ذلك، فقد تم بناء جسور هامة من خلال المجتمع المدني بين الذين يعملون في الإنتاج والاستهلاك، والتي غالباً ما تكون عابرة للفجوات بين مناطق الريف والحضر. وتتضمن السيادة على الغذاء على نحو متزايد التركيز على التغذية.

و في نطاق السياسات العالمية، وكما هو النقاش حول الاستثمار، لا تزال التغذية من القضايا الخلافية. ففي حين يدفع المناصرون من أجل تغذية كافية داخل إطار أوسع من إحداث تحول نوعي في النظم الغذائية، تقوم الأطراف الفاعلة المؤسسية بفرض مقترحات قائمة على "الاغتذاء" – والتي تفهم على أنها "مجموعة من الأفكار والممارسات التي تسعى إلى القضاء على الجوع، ليس بمعالجة الفجر بشكل مباشر، ولكن من خلال تحديد أولويات تقديم المكونات الجزيئية الفردية من الغذاء إلى الذين يفتقرون إليها".[32]ويعتبر الإغناء البيولوجي Biofortifiction[33] من خلال الهندسة الوراثية، وغيرها من النهج الأخرى "الخاصة بالتغذية" من بين السمات المميزة لهذا النمط، ودعمها من خلال مبادرات مثل مبادرة تحسين مستوى التغذية (Scaling Up Nutrition)[34]، المدعومة من الشركات والتحالف الجديد لمجموعة الثماني، والتي تعرض كلاهما لانتقادات شديدة من قبل المجتمع المدني بسبب تناولها للتغذية كقضية تقنية ونشاط مربح[35]. وقد لفت المجتمع المدني الانتباه إلى تلك الانتقادات في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام 2014، حينما أصدرت إعلاناً قوياً دعت فيه من ضمن أمور أخرى، للاعتراف بلجنة الأمن الغذائي كمجال رئيسي وحاسم حينما يكون هناك ضرورة لإقرار سياسات متسقة للأمن الغذائي والتغذية. وسوف تنشر لجنة الخبراء رفيعة المستوى تقريراً بشأن التغذية والنظم الغذائية.[36]

ومن بين التدخلات السياسية التي تربط الأسعار المنصفة، والأجور المعيشية، و الحماية الاجتماعية، والتغذية مع الحصول على الغذاء هي "أسواق الوساطة"، والتي تم تصميمها لاستعمال قوة السوق لحماية الرفاه الاجتماعي والإيكولوجي.[37] ومثال ذلك، تنامي سياسات المشتريات العامة التي من شأنها أن تدعم التنمية الاقتصادية المحلية، متضمنة تحديد أولويات المصادر المحلية لبرامج التغذية المدرسية في عدد من الدول. ففي عام 2010، قامت البرازيل بتعديل دستورها لكي يتضمن الحق في الغذاء،

---

[30] For more information on how corporate-based approaches have led to an artificial separation of nutrition and sustainable food systems, please see 2015's issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*, "Peoples' Nutrition Is Not a Business." Available at: www.righttofoodandnutrition.org/peoples-nutrition-not-business.

[31] Scott-Villiers et al., *supra* note 3.

[32] Patel, Raj, Rachel Bezner Kerr, Lizzie Shumba and Laifolo Dakishoni. "Cook, eat, man, woman: understanding the New Alliance for Food Security and Nutrition, nutritionism and its alternatives from Malawi". *The Journal of Peasant Studies* 42(1) (2015): 22.

[33] *Supra* note 30.

[34] For further information on SUN, please see: www.unscn.org/en/sun-scaling-up. See also Schuftan, Claudio and Ted Greiner. "The Scaling Up Nutrition (SUN) Initiative." *Right to Food and Nutrition Watch* (2013): 22–23. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/files/Watch_2013_Full_Watch_ENG.pdf#page=22.

[35] Schieck Valente, Flavio Luiz. "Towards the Full Realization of the Human Right to Adequate Food and Nutrition". *Development* 57(2) (2014): 155–170.

[36] Prato, Stefano and Nicola Bullard. "Editorial: Re-embedding Nutrition in Society, Nature and Politics". *Development* 57(2) (2014): 129–134.

[37] Wittman, Hannah and Jennifer Blesh. "Food Sovereignty and Fome Zero: Connecting Public Food Procurement Programmes to Sustainable Rural Development in Brazil". *Journal of Agrarian Change* 10 (1) (2015): 1–32.

وأقرت مرسوماً لتوسيع نطاق قانون الأمن الغذائي الصادر في عام 2006، لكي يشترك بشكل مباشر الأوضاع الزراعية المتغيرة لقطاع المزارع الأسرية. ويوفر البرنامج الوطني البرازيلي للتغذية المدرسية(Brzail's National School Feeding Program)، وجبة يومية لـ45 مليون طالب على قائمة المدارس الحكومية. وتحدد المعايير لتلك الوجبات أولوية أفضليات الوجبات التقليدية والمعتمدة إقليمياً، وتضع إدراجاً إلزامياً للفاكهة والخضروات الطازجة، ووضع قيود على استخدام الأغذية المصنعة. والأهم من ذلك، يوجه البرنامج الوطني للتغذية المدرسية 30% من الميزانية بشكل قانوني لشراء الغذاء من قطاع المزارع الأسرية المحلية النطاق، مع إعطاء الأولوية للأغذية المنتجة بشكل عضوي، أو المحافظة على النظام البيئي.[38] وفي خضم التوترات السياسية التي تواجه البرازيل في الوقت الحالي، فالأمل معقود على أن تلك البرامج التي أصبحت مرجعاً عالمياً، يمكن الحفاظ عليها.[39]

استقرار أسعار المواد الغذائية: الإدماج بين الأسواق الدولية، أم زيادة الاعتماد على الذات وطنياً؟

أسعار المواد الغذائية الأساسية مستمرة في التقلب وأعلى كثيراً مما كانت عليه قبل الأزمة. ويميل الأشخاص الذين تعرضوا لانعدام الأمن الغذائي إلى تعديل سلوكياتهم للحد من تكرار المخاطر.[40] وتسبب المستويات المرتفعة من تقلبات الأسعار إلى قيام الأشخاص بتحويل دخلهم من الاستثمارات في سبل المعيشة، والتعليم، والصحة، إلى حماية وصولهم إلى الغذاء. وهذا يجعل استقرار أسعار المواد الغذائية عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي. وتواصل الغالبية العظمى من الدول إلى تحقيق استقرار أسعار المواد الغذائية من خلال مزيج من الانتاج والتجارة المحلية، وتصدير الفائض، والاستيراد لتعويض العجز أو لزيادة الاختيارات للمستهلك. ويختلف هذا المزيج من السياسات مع سياسات العولمة التي تشجع على ادماج أكبر مع الأسواق العالمية، في حين أن معظم الحكومات أيضاً لاتزال تراعي مطالب المستهلك للابقاء على استقرار أسعار المواد الغذائية، إضافة إلى مراعاة، ولو كان بقدر أقل، مطالب المنتج لحماية الأسعار المدفوعة للمزارع.

كما توازن الأسواق المفتوحة و بصورة مفيدة بين العرض والطلب بأسلوب أكثر تفاعلاً من الأسعار المثبتة، مما يساعد في تجنب التعديلات التي تتعرض لها الأسعار وتخضع لسيطرة الحكومة، والقابلة للتنبؤ سواء كانت أكبر أم أقل (فضلا عن تصفية المخزون في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى تعطيل الأسعار للمنتجين والمستهلكين في دول أخرى). ومع ذلك، فبدون إجراءات تنظيمية، لا يمكن تحقيق الأسواق المفتوحة: فقوة السوق تميل إلى التركيز، و الأسعار تتوقف عن الاستجابة بأسلوب نظيف في العرض والطلب. إضافة إلى ذلك، لايزال الانتاج الزراعي متقلباً على مدار العام، ولا يمكن التنبؤ به (الاعتماد على الأمطار، التعرض للإصابة بالآفات، وغيرها). كذلك، القوى المؤثرة في الأسواق المفتوحة، سوف تؤدي سريعا وبصورة دورية، إلى تغييرات حادة في الأسعار، لها عواقب مدمرة على قدرة المستهلكين من ذوي الدخل المحدود للحصول على الطعام، إذا لم يتم التخفيف من حدتها من خلال التدخلات الحكومية. وبالنسبة للاندماج في الأسواق العالمية فإنها تميل إلى جعل مثل تلك الصدمات أقل ولكنها أيضاً أكثر مأساوية. وبشكل عام، يتفاوت الانتاج المحلي (خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض) تفاوتاً كبيرا من سنة لأخرى، مما يولد تقلباً في الأسعار وكذلك ونقصاً دورياً في الإمدادات (مزمنة في بعض الأحيان)، وتأتي مقترنة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية. فهناك القليل من الدول التي تنتج أغذية متنوعة وبشكل كافي، لتمد بشكل مستمر ليس أكثر من متطلبات سكانها المحليين (ولا أقل).[41] إلا أن أزمة أسعار الغذاء كانت تذكيراً صارخاً بأن عدم استقرار الأسعار يمكن أيضاً أن يأتي من الأسواق الدولية، وأن تلك الجوانب من العولمة (مثل زيادة وجود التمويل الدولي في جميع نواحي انتاج السلع الغذائية) قد أضافت مصدراً جديداً من مصادر عدم الاستقرار. وقد تنامت أهمية الأسواق الدولية في إمداد الدول الفقيرة بالأغذية الأساسية: فالعالم الجنوبي قد انتقل من مصدر صافي للمنتجات الزراعية إلى مستورد في عام 1990، وتنامى بشكل خاص اعتماد الدول النامية سريعا.[42] ومع ذلك،

---

[38] Sidaner, Emilie, Daniel Balaban, and Luciene Burlandy. "The Brazilian school feeding programme: an example of an integrated programme in support of food and nutrition security." *Public Health Nutrition* 16(6) (2013): 989–994.

[39] For more information on the situation in Brazil, please see the insight box 1.1 "Brazil: 'Political Malnutrition' and Disrespect of the Right to Food and Nutrition" below.

[40] Maxwell, Simon. "Food security: a post-modern perspective". *Food Policy* 21(2) (1996): 155–170.

[41] For more information, please see: Minot, Nicholas. "Food price volatility in Africa: Has it really increased?" *IFPRI Discussion Paper* (2012). Available at: www.ifpri.org/publication/food-price-volatility-africa-has-it-really-increased; Clapp, Jennifer. "Food self-sufficiency: Making sense of it, and when it makes sense". *Food Policy* 66 (2017): 88–96.

[42] Clapp, Jennifer. *Trade Liberalization and Food Security*. Geneva: Quaker United Nations Office, 2014. Available at: quno.org/sites/default/files/resources/QUNO_Food%20Security_Clapp.pdf.

تعتبر اللوائح المنظمة للأسواق العالمية أكثر تشدداً بالنسبة للمستوردين مقارنة بالمصدريين. وتختار العديد من حكومات الدول الكبرى في تصدير الأغذية، لفرض ضرائب على الصادرات أو وضع قيود عليها من أجل تحقيق أهداف سياسية محلية أثناء الأزمة، مما ساهم في تفاقم تأثير الأزمة على الدول المستوردة، والإضرار بثقتها في الأسواق الدولية.[43] وعلى الرغم من الأدلة المتوفرة أثناء أزمة أسعار الغذاء، بأن الضرائب على الصادرات وحظرها تحتاج إلى تنظيم ــ وعلى الرغم من توصيات مجموعة الدول العشرين (G20) بأنه ينبغي معالجة تلك القضية ــ فالتفاوت لايزال قائماً.

كما تصارعت الحكومات في منظمة التجارة العالمية على إدارة المخزونات العامة للأغذية. وقد أعادت عدد من الحكومات العمل بسياسات الأسهم العامة في أعقاب أزمة أسعار الغذاء.[44] وقد أقترحت مجموعة من الدول النامية بقيادة الفلبين وأندونسيا[45]، توضيحاً لقواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمخزونات العامة، والمطالبة بزيادة حيز السياسات المتاح لهم لوضع وتنفيذ سياسات مخزونات الأغذية. وقدمت الهند، وهي من ضمن المجموعة، اقتراحاً قوياً، تمكن بنجاح في نهاية المطاف من إجراء مفاوضات تجارية على نطاق أوسع في المؤتمر الوزاري في مدينة بالي في عام 2013، في محاولة للحصول على المزيد من الامتيازات بشأن قضية مخزونات الأغذية العامة. وإلى الآن، لا تزال المواجهة قائمة، بسبب فشل المفاوضون في الاتفاق على حل دائم. ونتيجة لذلك، العديد من الدول النامية لديها برامج دعم وطنية تقع أو تقترب من حدود الجزاءات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، لأن قواعد منظمة التجارة تعتمد على الأسعار المعيارية المحددة في الثمانينيات، وبسبب أن العديد من الدول في العالم الجنوبي قد تعرضت لتضخماً ملحوظاً في 20 سنة الماضية.[46]

وكانت من إحدى المبادرات السياسية التي حركتها أزمة أسعار الغذاء، قرار مجموعة الدول العشرين في عام 2011، لإنشاء نظام معلومات التسويق الزراعي (Agricultural Marketing Information System). فبالإضافة إلى مجموعة الدول العشرين،[47] ضمت تلك المبادرة، كلا من، إسبانيا، ومصر، و نيجيريا، وكازخستان، و أوكرنيا، وتايلاند، و فيتنام، وكذلك الفلبين. ويرصد نظام معلومات التسويق الزراعي الإمدادات من القمح، والذرة، والأرز، وفول الصويا في تلك الدول (والتي تمثل فيما بينهم أكثر من 80% من الانتاج والاستهلاك العالمي لتلك السلع الأربع). ويتضمن نظام معلومات التسويق الزراعي، منتدى الاستجابة السريعة (Rapied Response Forum)، والذي يهدف إلى تقديم استعراض يجريه نظراء على الحكومات التي قد تلجأ إلى حظر التصدير أو فرض الضرائب دون النظر أولا في التأثير على شركائهم التجاريين. ففي لفترة من عام 2011 إلى 2012، تم تجنب عمليات الحظر بدرجة كبيرة على الرغم من تجدد فترة تقلبات الأسعار. نظام معلومات التسويق الزراعي لا يمكنه السيطرة على جميع العوامل الي تسبب تقلبات الأسعار، ولا يمكنه مراقبة الأسهم الخاصة (مثل التي يحوزها تجار الحبوب)، فهذا النظام لايتمتع بسلطات تنظيمية، ولكنه يمثل خطوة عملية من جانب الحكومات لجعل أسواق السلع الأساسية أكثر شفافية، وإنشاء منتدى للتعلم من النظراء من بين أكبر الدول المنتجة والمستهلكة.

وهناك تغيير تشريعي أخر كان ذو أهمية بالنسبة لأسواق السلع الأساسية، على الرغم من زخمه الذي كان كامناً في الأزمة المالية الأوسع في عام 2008، وهو قانون *النائبين دود- فرنك لإصلاح سوق المال (وول ستريت) وحماية المستهلك الصادر في عام 2010*. وقد عكس التشريع المخاوف السياسية التي يجري تشاطرها على نطاق واسع، بأن إلغاء القيود التنظيمية على القطاع

---

[43] Sharma, Ramesh. "Food Export Restrictions: Review of the 2007-2010 Experience and Considerations for Disciplining Restrictive Measures". *FAO Commodity and Trade Policy Research Working Paper* No. 32. Rome: FAO, 2011. Available at: www.fao.org/fileadmin/templates/est/PUBLICATIONS/Comm_Working_Papers/EST-WP32.pdf.

[44] For more information on the public stockholding of food grains for national food security purposes, please see: Patnaik, Biraj. "Inequity Unlimited: Food on the WTO Table". *Right to Food and Nutrition Watch* (2015): 45–51. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/node/40.

[45] For more information on the situation in Indonesia, please see in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[46] Galtier, Franck. *Identifying, estimating and correcting the biases in WTO rules on public stocks: a proposal for the post-Bali food security agenda*. University Works, 2015. Available at: hal.archives-ouvertes.fr/hal-01295403/.

[47] The G20 membership comprises: Argentina, Australia, Brazil, Canada, China, France, Germany, India, Indonesia, Italy, Japan, Mexico, Russian Federation, Saudi Arabia, South Africa, Republic of Korea, Turkey, United Kingdom, United States of America, the European Union, Spain, Egypt, Nigeria, Kazakhstan, Ukraine, Thailand, Vietnam, and Philippines.

المالي الأمريكي في العقود السابقة، قد ذهب أبعد مما يجب. وكان تشريع دود- فرانك ضخم من حيث النطاق، وشهد تنافساً شديداً: فجميع بنوك وول ستريت والشركات المالية التابعة لشركات تجارة الحبوب مارسوا ضغوطاً صعبة للحد من تأثير ذلك التشريع.[48] ومع هذا يمثل ذلك التشريع رغم عدم اكتماله أو إنهائه، اعترافاً عاماً بضرورة وضع حد لإلغاء الضوابط التنظيمية المالية.

وعند ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، يعاني المستهلكون بينما يكسب منتجو الغذاء، مما يخلق تناقضات محتملة فيما يخص سياسات الأمن الغذائي. ويلاحظ أن صغار مقدمي الخدمات هم بشكل عام المستهلكين الرئيسين للغذاء، بمعنى أنهم يشترون الغذاء من الأسواق.[49] وهذا يعني أن الأسعار المرتفعة والتي لايمكن التنبؤ بها تهدد بشكل مباشر أمنهم الغذائي. العديد من الدول النامية هم من المصدرين الزراعيين بشكل صافي (على الرغم من قلة عدد الدول المصدر للغذاء– حيث تشمل الزراعة محاصيل غير غذائية مثل القطن). وهذا يعني ضمناً أن الدخل القومي لتلك الدول مستفيد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وبالفعل هناك العديد من الدول الإفريقية تمتع بالفعل ارتفاع عائد الصادرات على أثر أزمة أسعار الغذاء. أيضاً تحسنت إيرادات المزارع، مع بعض الفائدة التي عادت على عمال المزارع.[50] وأفضل نهج لتلك التناقضات، من منظور الحق في الغذاء والتغذية هو دعم حزمة من الاستراتيجيات المتنوعة. وعلى الرغم من أن استيراد المواد الغذائية الأساسية هو أمر مهم في العديد من الدول ذات الدخل المحدودة من الانتاج المحلي غير القابل للتنبوء، إلا أنها تشكل حصة صغيرة نسبيا من إجمالي الإمداد الغذائي (بحوالي 10%)، ومن غير المرجح أن تحقق نمواً بشكل أكبر بسبب ضعف القة الشرائية نسبياً للدول الأفقر. فالأكثر أهمي بالنسبة لصغار المنتجين والمستهلكين ذوي الدخل المنخفض هو النمو في الأسواق المحلي والإقليمية؛ فعملية التحضر لم تخلق فقط "مدن ضخمة" بل أيضاً الآلاف من المركز الحضرية الجديدة في أرجاء العالم الجنوبي.[51] ومع تزايد أهمية التجارة الدولية، تنامت أيضاً الأسواق بشكل عام وغالبيتها من الأسواق المحلية. ويعرض هذا النمو إمكانية إنشاء روابط مباشرة بين السكان في المناطق الحضرية والريفية، والتي من شأنها أن تدر دخلا مضموناً لمجهزي الأغذية المحليين، والمزارعين و عمال المزارع، وتتيح زيادة الحصول على الغذاء الكافي والمغذي. وتحتاج الحكومات إلى حماية هذا الحيز من تقلبات الأسواق العالمية. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يتم الإصغاء إلى الأصوات من الريف – خاصة تلك التي تكون غالباً مهمشة، ومن بينها المرأة، وصغار المنتجين، والعمال بدون أراض– في عملية صنع القرار، ضرورة تنظيم النشاط التجاري سواء المحلي أو الخارجي لمراعاة مصالح الفئات الأكثر ضعفاً.

لبناء نظم غذائي أقوى؟ التحرك الآن لتجنب المزيد من الأزمات

وقد حفزت أزمة أسعار الغذاء 2007-2008، سلسة حركية نشطة من التطورات على مدار العقد الذي تلى تلك الأزمة، بعضها مثل أكثر الاتجاهات التي أدت بنا إلى الأزمة، والبعض الأخر يدل على تحول هام.

أما بالنسبة لأعضاء منظمات المجتمع المدني المعني بالحق في الغذاء والتغذية، فهناك العديد من المهام الواضحة. **أولها**، يجب علينا أن نحافظ على الزخم اللازم للتغير، والاستمرار في طرح تلك القضايا داخل الفضاءات السياسية مع المستوى العاجل والملح الذي تطلبه، والمطالبة بدعم الحكومات في نفس الوقت الذي نعمل فيه على توسيع نطاق البدائل التي يتم بنائها على الأرض. فمن الواجب علينا أن ندافع عن المكاسب السياسية التقدمية التي تم إحرازها بدءا من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة في لجنة الأمن الغذائي، وحتى سياسات الحق في الغذاء في البرازيل و في غيرها من الأماكن. ويجب في نفس الوقت أن ندفع أكثر، على الرغم من تزايد تحديات المناخ السياسي وعدم الاهتمام الواضح بالأمن الغذائي من قبل قادة الحكومات. وباتت التصدعات التي تتعرض لها نظم الأمن الغذائي الآن أخذة في الاتساع. وأصبحت قائمة التحديات طويلة ومعقدة، من التحديات المناخية، وفقدان التنوع الحيوي، وتلويث المياه العذبة، واستنفاذ خصوبة التربة، وكذلك تقلب الأسعار.

---

[48] Murphy, Sophia, David Burch, and Jennifer Clapp. *Cereal Secrets*. Oxford: Oxfam, 2012. Available at: www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/rr-cereal-secrets-grain-traders-agriculture-30082012-en.pdf.

[49] de Janvry, Alain, and Elisabeth Sadoulet. "The Global Food Crisis and Guatemala: What Crisis and for Whom?". *World Development* 38(9) (2010): 1328–1339.

[50] For one example on farm income, please see: Wiggins, Steve, and Sharada Keats. *Rural Wages in Asia*. London: Overseas Development Institute, 2014.

[51] Between 2016 and 2030, the number of cities with 500,000 inhabitants or more is expected to grow by 80% in Africa and by 30% in Asia. For more information, please see: United Nations. *The World's Cities in 2016 Data Booklet.* United Nations Economic and Social Affairs, 2016. Available at: www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/urbanization/the_worlds_cities_in_2016_data_booklet.pdf.

ثانياً، يتوجب علينا العمل في نفس الوقت على مسارات عدة، من أجل حلول فورية وطويلة الأجل. فقد كشفت أزمة 2007-2008، مدى ضعف النظام الغذائي العالمي من تقلبات أسعار المواد الغذائية – والافتقار إلى الأليات الحمائية على المستوى الوطني والمحلي لحماية الناس، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً، ولاتزال تلك الأثار ملموسة. وكما أكد Soctt-Villiers، وأخرون، " حينما استقرت في النهاية أسعار الغذاء في الفترة بين 2012-2014، في معظم الدول عند مستوى أعلى، لم تعد التغيرات على المأكل، والرعاية، والعمل *إلى الوضع السابق*، على الرغم من أن الناس قد رأوا بالأساس التغيرات التي قاموا بها كتدابير مؤقتة".[52] مع ملاحظة أن أنخفاض أسعار الغذاء ليس هدفا في حد ذاته. ولا يترجم انخفاض الأسعار بشكل تلقائي إلى زيادة فرص الحصول على الغذاء. إضافة إلى ذلك، إنخفاض الأسعار لعقود قبل أزمة أسعار الغذاء، يشكل جزء من المعاتبة لدفع العديد من موفري الغذاء إلى الفقر، وتركهم عرضة للارتفاعات الحادة في الأسعار. وبدلا من خفض الأسعار للمستهلكين من الفقراء بشكل بسيط، ينبغي أن يكون الهدف هو *استقرار الأسعار وعدالتها*، مع آليات حمائية لكل من المنتجين *والمستهلكين*.

وبالطبع، التحديات في مواجهة تحقيق الحق في الغذاء والتغذية تتجاوز إلى حد بعيد قضية الأسعار إلى مسائل الاستدامة والعدالة. ولكى نملك المقومات اللازمة لإطعام أنفسنا في المستقبل، فنحن بحاجة عاجلة إلى بناء نظم غذائية محلية وإقليمية مرنة، ومعالجة التركزات المفرطة للقوة في الأسواق الوطنية والعالمية. وللقيام بذلك، يجب ضمان حقوق صغار مقدمي الغذاء ومنهم المرأة ودورهم الرئيسي. فقد كانت أزمة أسعار الغذاء 2007-2008 بمثابة صحوة. وبعد مرور عقد كامل، ووجود بعض الأمثلة القوية على تحول فعلي لأسعار الغذاء، إضافة إلى بعض المكاسب على عدة مستويات سياسية ، إلا أنه لايزال هناك عادات قديمة ينبغي مواجهتها، وعقبات ينبغي التغلب عليها. وحركة سيادة الغذاء على استعداد لمواجهة التحدي.

[52] Scott-Villiers *et al*., *supra* note 3, p. 43.